## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

# المالكي: سمك لبن تمر هندي!

اختار رئيس الوزراء نوري المالكي مناسبة استشهاد السيد محمد باقر الصدر ليفاخر بما هو ليس مدعاة لذلك، فمن دونٍ أي مسوّغ فتح النار في الذكرى الأليمة على من لا علاقة لهم أبداً باستشهاد الصدر، بل كان بينهم من استشهد مثل الصدر على أيدي جلاوزة صدام الذين أعيد بعضهم الى الخدمة في الأجهزة الأمنية في عهد المالكي.

السيد المالكي أعطى انطباعاً بأن معركة ضروساً كانت تدور في عهد الشهيد الصدر بين فكر الأخير والأفكار "الإلحادية والماركسية والعلمانية"، متفاخراً بأنه بفكر الصدر" استطعنا تهديم كل هذه الأفكار الغريبة".

ما نعرفه، ولابدّ ان المالكي يعرفه أيضاً، ان السيد الصدر خاض معركة شرسة مع نظام البعث، وقد أبلى الصدر بلاء حسناً في تلك المعركة واستشهد فيها مع أخته بنت الهدى والمئات من عناصر حزب الدعوة الإسلامية وحركات إسلامية أخرى وقوى وطنية ماركسية وعلمانية، وكان حرياً بالمالكي أن يوجّه مدفعيته نحو نظام صدام الذي قارعه الشهيد الصدر بفكره وبجسده.

وما نعرفه أيضاً ان الشهيد الصدر لم يضع نفسه في موضع العداوة مع الماركسية والعلمانية، بل ان من منجزاته الفكرية الكبيرة أنه انفتح على الماركسية وحاورها وأخذ عنها وعن الفكر اليساري عموماً مبدأ العدالة الاجتماعية. ولهذا عدّت الحوزة التقليدية والمحافظون من الإسلاميين الشيعة السيد الصدر "يسارياً". ولعل السيد المالكي يعرف، كما نعرف ان من أسباب خلاف مرشد الثورة الإيراني علي خامنئي والرئيس السابق علي رفسنجاني مع رئيس الوزراء الأسبق وقائد الربيع الإيراني مير حسين موسوي الموضوع تحت الإقامة الجبرية الآن أنهما كانا يعتبران موسوي يسارياً لأنه متشبع بأفكار الشهيد الصدر التي تدعو الى نظام إسلامي أكثر عدالة من نظام الجمهورية الإسلامية في إيران.

لو كان السيد المالكي يترأس حكومة ناجحة ويدير دولة ناجحة لتلمسنا له بعض العذر في هجومه غير المبرر على خلطة الإلحاديين والماركسيين والعلمانيين، باعتبار انه يقدّم البديل، لكن السيد المالكي يترأس حكومة فاشلة تماماً في دولة فاشلة كلياً بشهادة ليس فقط قطاعات واسعة من العراقيين، وإنما أيضاً المنظمات الدولية المعتبرة.

وعداً عن حكومته ودولته الفاشلتين، ليس بوسع المالكي أن يُعطي مثالاً واحداً لنظام ديني، إسلامي أو غير إسلامي، ناجح. جمهورية إيران الإسلامية التي كانت في يوم ما قدوة للسيد المالكي وسائر الإسلاميين الشيعة هي دولة فاشلة. النظام الإسلامي في السودان فاشل هو الآخر.. دولة طالبان الإسلامية فشلت. أين يوجد نظام إسلامي آخر؟ في السعودية؟ الأكيد ان السيد المالكي لا يعتبره كذلك.

في المقابل فإن العلمانيين أقاموا دولاً ناجحة للغاية. كل أوروبا علمانية.. كل دول الأميركيتين علمانية .. كل دول شرق آسيا ووسطها علمانية، بما فيها الهند أكبر ديمقراطية في العالم. ولماذا نذهب بعيداً فها هي جارتنا الشمالية تركيا دولة ناجحة بفضل نظامها العلماني الذي يتمسك به إسلاميو تركيا أنفسهم. حتى الماركسية لديها في الأقل نظام واحد ناجح، هو النظام الذي جعل من الصين الدولة العظمى الثانية بعد الولايات المتحدة.

بجمعه بين الإلحاد والماركسية والعلمانية يكون السيد المالكي قد قدّم لنا، عن قصد أو عن جهل، خلطة هجينة تشبه خلطة السينما المصرية "سمك، لبن، تمر هندي" ! فمن المفترض انه يعرف ان العلمانية ليست أبداً رديفاً للإلحاد وان الماركسي ليس بالضرورة ملحداً.

هل كانت محاولة أخرى من السيد المالكي لمهادنة البعثيين بعدما أثلج صدورهم بإلغاء العيد بسقوط رمزهم والذي يصادف اليوم نفسه الذي استشهد فيه السيد الصدر؟

اللجنة القانونية في مجلس النواب.. (أرشيف)

# القانونية النيابية: خلافات بين دولة القانون والأحرار ترحّل العفو العام فصلا آخر

**رجحت اللجنة القانونية النيابية تأجيل إقرار قانون العفو العام الى ما بعد الفصل التشريعي الثاني ، لوجود خلافات بين أعضاء اللجنة من ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي ، وكتلة الأحرار ، التابعة للتيار الصدري .**

**وقال عضو اللجنة القانونية لطيف مصطفى ، "على الرغم من ان اللجنة انتهت قبل اسابيع من صياغته بشكل نهائي ، الا ان خلافات بين اعضاء اللجنة من ائتلاف دولة القانون ، وكتلة الاحرار تحول دون اقراره، مبينا ان القانون جاهز للتصويت لكنه يحتاج الى توافق بين الكتل السياسية خصوصا كتلة الاحرار وائتلاف دولة القانون ، واتهم مصطفى الاخير بالمماطلة.**

□ بغداد/ المدى

واضاف مصطفى في تصريح( للمدى) امس " ان القانون بصياغته الجديدة يعتبر جيدا ولا توجد فيه فقرات تجعل الحكومة تخشى منه لانه لا يهدد امن الدولة ، موضحا ان الاستثناءات الموجودة بالقانون لا تسمح للجرائم الخطرة التي تهدد الامن الوطني ، او الامن الداخلي ان تشمل به ، فضلا عن الجرائم الخطرة اجتماعيا كالمخدرات والذين سيشملون بالقانون هم من ارتكبوا الجرائم الاعتيادية .

وأشار مصطفى من الناحية الإنسانية الى الفصل الاول من السنة التشريعية الثالثة ، حتى لو تم الاتفاق عليه خلال اسبوعين.

إلى ذلك نفى ائتلاف دولة القانون ان تكون هناك اختلافات على مضمون العفو العام ، مؤكدا وجود وجهات نظر مختلفة تحاول اللجنة الاستماع اليها بشكل مستمر.

عضو اللجنة القانونية عن ائتلاف دولة القانون النائب حسين الصافي قال "لا توجد اي خلافات بين اعضاء اللجنة من ائتلاف دولة القانون وكتلة الاحرار ، انما هي اختلافات في وجهات النظر ، حول مواضيع معينة ، وهي اعتبارات سياسية وشعبية يجب احترامها".

وأضاف الصافي في تصريح( للمدى) "ان اللجنة حتى الآن لم تناقش موضوع المال العام والجرائم المتعلقة بالرشوة والاختلاس وهو ما اعتبره الصافي احد ابرز القضايا الخلافية ، وتابع " ان الجميع يعلم ان هناك مؤيدين و رافضين للعفو حسب ما تقتضيه مصلحة كل كتلة سياسية ، ونحن في ائتلاف دولة القانون لدينا شكاوى كثيرة على عدم اقرار القانون كون ان هناك الكثير من العوائل المتضررة من اعمال اجرامية قامت بها العصابات المنظمة ، وهذه العصابات تبين انها قد تشمل بالقانون" .

مؤكدا انتهاء اللجنة من صياغة القانون بشكل نهائي ، لكننا نحترم وجهات النظر الشعبية التي ظهرت مؤخرا بعد الانتهاء من صيغته ،

وفي السياق ذاته كشفت اللجنة القانونية النيابية يوم امس عن عدم إمكانية تمرير مقترح قانون العفو العام خلال الفصل التشريعي الحالي بسبب رفض أعضاء ائتلاف دولة القانون في اللجنة لبعض الفقرات الواردة في المقترح.

ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وصوت مجلس النواب العراقي في أيلول سبتمبر الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل الذي تقدمت به الكتلة الصدرية مبدئيا على ان يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وقال عضو اللجنة أمير الكناني في تصريح صحفي "لن تكون هناك إمكانية لتمرير مقترح قانون العفو العام خلال الفترة المقبلة على اعتبار أن اللجنة لم تتفق حتى الآن على صياغة موحدة للمقترح".

وأضاف أن "أعضاء ائتلاف دولة القانون في اللجنة القانونية يرفضون تمرير أهم الفقرات الواجب إصدار القانون بشأنها".

وبين "نحن نسعى لتشريع القانون بالتوافق. يجب ان تكون هناك مقبولية لدى ائتلاف دولة القانون على المقترح حتى لا تكون أزمة جديدة بين الكتل السياسية".

بدوره، قال رئيس اللجنة القانونية النيابية خالد شواني إن "مقترح قانون العفو العام لا يمكن إقراره خلال الأسبوعين المقبلين".

وعزا شواني ذلك إلى "عدم حصول التوافق السياسي".وتتخوف الحكومة العراقية من ان يشمل قانون العفو الجديد متهمين بجرائم قتل وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب كما حصل في قانون العفو السابق الذي شرع عام ٢٠٠٨.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أم غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أم لم تكتسب.

# الأسدي: لا توجيهات مركزية لعزل أمين بغداد

# المالكي والخزاعي يتفقان على اعتماد الحوار لحل الأزمة

□ بغداد/ المدى

كشف ائتلاف دولة القانون ، عن عدم وجود أي "توجيهات مركزية" لإقالة امين بغداد صابر العيساوي، كاشفا في الوقت نفسه عن تنافس سياسي على المنصب من قبل كتل سياسية.

وكان البرلمان العراقي قد استجوب العيساوي مرات عدة في قضايا تتعلق بالفساد الاداري والمالي، الا انه نفى ذلك، في حين لم يتخذ البرلمان أي قرار بشأنه، وكان النائب شيروان الوائلي هو من طلب الاستجواب.

وقال النائب حسين الاسدي لـ"شفق نيوز" إنه "لا وجود لتوجيهات مركزية بهذا الخصوص (الإقالة) وانما الامر سيترك لقناعات اعضاء دولة القانون التي تولدت لديهم من خلال اجراءات سير استجواب الامين".

وقدم العيساوي استقالته على خلفية التظاهرات التي شهدتها بغداد في شباط ٢٠١١ الا ان المالكي رفضها. وترتبط امانة بغداد بمجلس الوزراء مباشرة.

واضاف الاسدي أن "موقف اجزاء التحالف الوطني الاخرى تشوبه الضبابية ما عدا كتلة الاحرار التابعة للصدريين التي حسمت امرها بالتصويت على اقالة الامين".

وبالنسبة لموقف الكتل الاخرى خارج التحالف الوطني اكد الاسدي على أن "موقف القائمة العراقية والتحالف الكردستاني وحتى البيضاء لا يبدو واضحا بخصوص الموضوع".

واشار الاسدي الى "وجود تنافس للحصول على منصب الامين وهناك جهات سياسية (لم يسمها) تسعى الى الحصول على منصب الامين".

وشدد على ضرورة ان "يشغل المنصب شخصية مستقلة ومهنية"، كاشفا عن "وجود بعض المشاريع والملفات التي تم تسييسها واحالتها الى جهات معينة ضمن الصفقات السياسية".

وكان عضو لجنة النزاهة البرلمانية جواد الشهيلي قد كشف ، بأن الخميس المقبل سيشهد التصويت على إقالة أمين بغداد صابر العيساوي.

وقال الشهيلي إن مجلس النواب يوم الخميس المقبل سيصوت على سحب الثقة من أمين بغداد صابر العيساوي، مشيراً إلى احتمال وجود إجماع بين الكتل السياسية على سحب الثقة عن العيساوي.

وأكد أن اللجنة جمعت نحو (١٠٠) توقيع وقدمت إلى هيئة رئاسة مجلس النواب، وتابع أن هناك مدة دستورية أمدها (٦) أيام ليكون بعدها التصويت على إقالة أمين بغداد او عدمه، مضيفاً أن هناك توجها كبيرا في مجلس النواب حول سحب الثقة عن أمين بغداد.

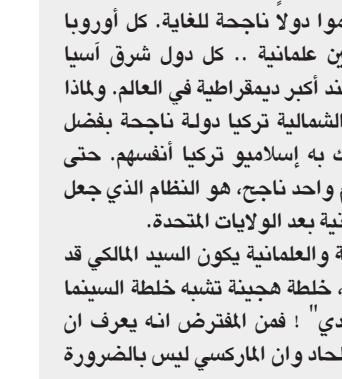

الأسدي

# الكردستاني يصف دعوة بارزاني بـ"الفرصة الأخيرة"

□ بغداد/ المدى

اعتبر التحالف الكردستاني أمس الدعوة التي وجهها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني إلى الكتل السياسية لعقد اجتماع "فرصة أخيرة" لإنقاذ العراق، فيما أكد استعداد الأخير لاستقبال جميع الفرقاء السياسيين في أربيل.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل في بيان صدر عن مكتبه الإعلامي وحصلت المدى على نسخة منه، إن "المؤتمر الذي دعا إليه بارزاني هو الفرصة الأخيرة أمام الكتل السياسية للخروج من النفق المظلم الذي تمر به البلاد، وإبعاد الشعب العراقي عن الصراعات السياسية".

وأعلن بارزاني، في الثامن من نيسان ٢٠١٢، عن بذل جهود لعقد اجتماع للكتل السياسية لحل الأزمة الراهنة في البلاد، فيما هدد بالرجوع إلى الشعب واستفتائه إذا لم يعقد الاجتماع. ورأى خليل أن "عقد المؤتمر في أربيل وبإدارة بارزاني سيوفر الأرضية الصحيحة والإرادة الجدية والنية الصادقة لحل المشاكل السياسية العالقة"، مؤكداً أن "الأخير مستعد لاستقبال جميع الفرقاء السياسيين في أربيل والجلوس معهم إلى طاولة مستديرة للتفاهم بشكل صريح وحل القضايا العالقة".

ولفت خليل إلى أن "الكرد متمسكون بالدستور العراقي وليست لديهم أي مطالب تخرقه أو تعارضه".

الى ذلك اتفق رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي على ضرورة اعتماد لغة الحوار بين كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية من اجل حل جميع القضايا العالقة.

وذكر بيان رئاسي تلقت المدى نسخة منه ان " الخزاعي وخلال استقباله المالكي بحث معه المستجدات على الساحة السياسية في البلاد والمنطقة وسبل حل المسائل العالقة بين الكتل السياسية وعددا من المواضيع التي تهم الشأن العراقي".

وأضاف ان " الجانبين اتفقا خلال اللقاء على ضرورة اعتماد لغة الحوار بين كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية من اجل حل جميع القضايا العالقة".

وكان رئيس إقليم كردستان العراق قد هدد في أكثر من مناسبة بإعلان دولة كردستان المستقلة،قد جدد الخميس هجومه على رئيس الحكومة نوري المالكي، معتبراً أن العراق يتجه إلى "نظام ديكتاتوري"، فيما أكد أن تقرير المصير بالنسبة للكرد سيكون الخيار الوحيد في حال لم تتعاون بغداد مع الإقليم لحل المشاكل.

وتصاعدت حدة الخلافات بين الكتل السياسية بعد أن تحولت من اختلاف العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني أيضاً، بعد أن جدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في ٦ نيسان ٢٠١٢، خلال زيارته الولايات المتحدة هجومه ضد الحكومة المركزية في بغداد واتهمها بالتنصل من الوعود والالتزامات، وفيما شدد على أن الكرد لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون المناصب والصلاحيات بيد شخص واحد "يقود جيشاً مليونياً".

يذكر أن بارزاني قال، في ١٥ آذار ٢٠١٢ إن هناك "فاشلين لم يقدموا للعراق ما نقدمه لشعبنا بكردستان ويريدوننا أن نكون مثلهم"، مؤكداً أن الإقليم سيستمر في سياسته، فيما اعتبر أن حكومة بغداد جاءت نتيجة تضحيات الكرد وهم "شركاء في بغداد"، مشدداً في الوقت نفسه على أنهم لا يقبلون أن تقول لهم الحكومة "نحن نقدم لكم هذا ولا نعطيكم هذا". وتشهد الساحة السياسية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين القائمة العراقية والكرد من جهة وائتلاف دولة القانون من جهة اخرى على عدة ملفات تتعلق بإدارة الدولة والشراكة في صنع القرار والملف النفطي وقضية نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي والمناطق المتنازع عليها وغيرها من الملفات العالقة.

طاولة اربيل

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون